

الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للمنشآت وأثرها على الوعاء الضريبي

علي فخري عباس
كلية الامام الكاظم (ع)
للعلوم الاسلامية

علي طالب حسين
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة ديالى

حسن نايب ضاحي
المديرية العامة لتربية ديالى

المستخلص

لقد أصبح دور الضريبة لا يقتصر على تحقيق الأهداف المالية فحسب، بل ايضاً السعي نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ولذلك نجد انه غالباً ما تتضمن التشريعات الضريبية لمختلف الدول بنوداً متنوعة من شأنها التأثير على المنشآت بما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الوعاء الضريبي للمنشآت.

توصلت الدراسة الى انه يجب ان تلتزم المنشآت المستفيدة من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ان تفصح عن الضرائب المؤجلة بقوائمها المالية. وذلك من اجل المحافظة على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وان مراعاة التأثيرات الضريبية عند التقرير عن الاداء الاجتماعي للمنشأة يحقق الافصاح الحقيقي عن تكلفة المساهمة أو الضرر الاجتماعي.

Abstract

The role of taxation is not limited to achieving financial objectives, but also the pursuit of economic and social goals. Therefore, we find that the tax legislation of various countries often include various items that affect companies in order to achieve the desired economic and social goals. The general objective of the study is to identify the economic and social motives and their impact on the corporate tax base

The study concluded that the beneficiary companies must adhere to the economic and social motives to disclose the deferred taxes on their financial statements. In order to maintain comparability of the financial statements.

Taking account of tax effects when reporting on the social performance of the organization achieves real disclosure of the cost of contribution or social damage.

مقدمة

في ظل تزايد التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم وظهور الشركات المساهمة والمتعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم في العديد من البلدان ومواردها وأصبحت امكانيات بعضها تفوق امكانيات العديد من البلدان، ونتيجة للأثار السلبية التي خلفتها العديد من هذه المنشآت وما سببته من تشويه للبيئة لذلك فقد بدأت النظرة الى هذه الوحدات تتغير وأصبح المجتمع يطالب هذه المنشآت ان يؤدي دوراً فعالاً في تلبية احتياجاته من خلال توفير فرص العمالة والمساهمة الفعالة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية ذلك كله دفع الى تغير النظرة الى هذه الوحدات وبات ينظر الى هذه المنشآت ومدى نجاحها من خلال مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والى اي مدى قامت بالإيفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وأصبح تقييم ادائها لا يقتصر على مؤشرات المالية تمتد ليشمل المؤشرات غير المالية ومن ضمنها المؤشرات الاجتماعية (عنيزة وعلي، 2012، ص155).

ان عملية تحديد الوعاء الضريبي تعتبر من المسائل الدقيقة في تنظيم اي ضريبة وان اول عمل يقوم به المشرع عند تنظيمه للضرائب هو اختيار الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة ويقصد به المادة الخاضعة للضريبة والمحل الذي يتحمل عبء الضريبة وقد يكون الوعاء شخصاً أو مالاً (الزبيدي، 2016، ص32).

واستناداً الى ما تقدم فإن الدراسة الحالية تسعى الى توضيح الدوافع الاقتصادية والاجتماعية واثرها على الوعاء الضريبي. ولغرض الاحاطة بالموضوع قسم البحث الى أربعة مباحث تناول الاول منهجية البحث. واختص الثاني التأطير النظري للبحث وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث وجاءت الاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الاول: منهجية البحث

1- مشكلة البحث

لقد أصبح دور الضريبة لا يقتصر على تحقيق الأهداف المالية فحسب، بل ايضاً السعي نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ولذلك نجد انه غالباً ما تتضمن التشريعات الضريبية لمختلف الدول بنوداً متنوعة من

شأنها التأثير على المنشآت بما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، ومن امثلة هذه البنود الاعفاءات، تخفيض سعر الضريبة، الاستقطاعات الاضافية معجل الاهلاك.

ومن المعروف الآن ان منظمات الاعمال اصبحت تترك مدى أهمية قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية، وذلك لما لهذا الأمر من تأثير كبير، ليس فقط على تحقيق أهدافها الاقتصادية في الاجل الطويل، بل أيضاً على ضمان بقائها واستمرارها في مزاولة نشاطها. ولقد استوجب ذلك الاهتمام الكبير من جانب المنظمات نحو الافصاح للمجتمع عما تقوم به من أنشطة اجتماعية.

من العرض السابق يمكن القول بوجود مجموعة من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الوعاء الضريبي تتمثل في مدى الاعتماد على العمالة، ملكية العقار، الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، المعالجة المحاسبية للتضخم.

ومن ثم يتضح ان مشكلة الدراسة تتركز في دراسة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الوعاء الضريبي ، اي أن هذه الدراسة تحاول الاجابة على التساؤلات التالية:

1-ماهو أثر مدى الاعتماد على العمالة على الوعاء الضريبي

2-ماهو أثر ملكية العقار على الوعاء الضريبي

3-ماهو أثر الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الوعاء الضريبي

4-ماهو أثر المعالجة المحاسبية للتضخم على الوعاء الضريبي

2- أهداف البحث

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الوعاء الضريبي ، وينقسم هذا الهدف العام الى مجموعة من الاهداف الفرعية على النحو التالي:

1-قياس أثر مدى الاعتماد على العمالة على الوعاء الضريبي للمنشآت الناتج عن اعفاء ارباح المنشآت التي تستخدم العمالة.

2-قياس أثر ملكية العقار على الوعاء الضريبي للمنشآت الناتج عن المنشآت التي تمتلك العقار وتمارس نشاطها به، والمنشآت التي تستأجر العقار وتمارس نشاطها به.

3- قياس الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الوعاء الضريبي والنتائج عن التبرعات والاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية.

4- قياس أثر المعالجة المحاسبية للتضخم على الوعاء الضريبي والنتائج عن طرق تقويم الاصول سواء بالتكلفة التاريخية أو بالتكلفة التاريخية المعدلة.

3- أهمية البحث

تتضح أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للمنشآت وأثرها على الوعاء الضريبي كون تصنيف الدوافع الاقتصادية والاجتماعية تتمثل بمدى الاعتماد على العمالة وملكية العقار والمعالجة المحاسبية للتضخم تمثل دعامة أساسية تركز عليها في تحديد الوعاء الضريبي وتؤدي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الى ايضاح الرؤية لدى السلطة الضريبية تجاه عملية التحاسب الضريبي.

4- فروض البحث

يتمثل الفرض العام للدراسة في الآتي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للدوافع الاقتصادية والاجتماعية على الوعاء الضريبي

ويمكن تقسيم هذا الفرض العام الى الفروض الفرعية التالية:

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمدى الاعتماد على العمالة على الوعاء الضريبي

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لملكية العقار على الوعاء الضريبي

3- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الوعاء الضريبي

4- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمعالجة المحاسبية للتضخم على الوعاء الضريبي

5- حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة في الاقتصار على دراسة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بمدى الاعتماد على العمالة وملكية العقار والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والمعالجة المحاسبية للتضخم.

المبحث الثاني: الاطار النظري للمبحث

تنقسم الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للمنشآت باختلاف الطبيعة التي تمارس فيها أعمالها والحوافز الضريبية والاستثمارات المقدمة لها من الجهة التي تخضع إليها، ومن ثم يمكن تقسيم هذه الدوافع على النحو التالي:

1- مدى الاعتماد على العمالة.

2- ملكية العقار.

3- الوفاء بالمسئولية الاجتماعية.

4- المعالجة المحاسبية للتضخم.

ويمكن عرض هذه النقاط كالاتي:

1- مدى الاعتماد على العمالة:

من الإعفاءات التي منحها المشرع الضريبي إعفاء أرباح المنشآت الصناعية التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر لمدة خمس سنوات، وهذا الإعفاء يحقق هدفاً اجتماعياً يتمثل في تشجيع المشروعات التي توفر فرصاً أكثر لعدد أكبر من العمالة، وذلك لمواجهة مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع، وهي مشكلة البطالة التي تحتاج إلى جهود مكثفة من قبل الدولة لاستيعاب حجم العمالة المقدرة. ولكي يكون النظام الضريبي ملائماً ومحققاً لمتطلبات التنمية، يتعين أن تتسق أهدافه مع خطط الدولة وأهداف المجتمع، ذلك مع التحديد الدقيق للوسائل التي تؤدي إلى تحقيق التنمية من زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار والتصدير والقضاء على البطالة (عجوة، 1999، ص20).

كما أن عدم التمييز بين المشروعات يؤدي إلى الإخلال في عدالة سياسة الإعفاءات الضريبية حيث تميز مشروعات بإعفاء أفضل عن باقي المشروعات بالرغم من تماثل هذه المشروعات في الأنشطة. ومن أمثلة ذلك تعفى من الضريبة على أرباح شركات الأموال أرباح الشركات الصناعية التي تقام بعد العمل وتستخدم 50 عاملاً فأكثر. وهذا يعني أن المنشأة الصناعية التي تتخذ شكل شركة أشخاص أو منشأة فردية تستخدم 50 عاملاً فأكثر لا

تتمتع بأي إعفاءات ضريبية في حين أن المنشأة الصناعية والتي تتخذ شكل شركة أموال ولو بصورة ظاهرية وتستخدم نفس العدد من العمال تتمتع بالإعفاءات. ولاشك أن ذلك يخل بمبدأ العدالة (السيد، 2001، ص118).

تعتبر قضية تشجيع الصادرات من أهم قضايا الدول النامية بوجه عام، وبصفة خاصة ولا شك أن الضرائب تؤدي دوراً كبيراً في تنشيط وتنمية نشاط التصدير. وقد يقوم النشاط التصديري بصفة أساسية على ممارسة تنظيم الأعمال لنشاط صناعي وتصريف منتجاته الصناعية التي يقوم بإنتاجها للخارج عن طريق التصدير، ومن ناحية أخرى قد يقوم ذلك النشاط على مزاولة تنظيم الأعمال لنشاط تجاري (شراء منتجات من الغير) وتصريفها للخارج عن طريق التصدير، ومما لا شك فيه أن كلا التنظيمين يمارسان نشاط التصدير (عجوة، 1999، ص20).

ومن ثم يرى الباحث أن المنشآت التي تعتمد على العمالة الكثيفة تؤدي فيه إلى تخفيض نسبة البطالة وبالتالي يجب أن تحظى بحافز ضريبي مناسب تشجيعاً لها، أما المنشآت التي تعتمد على الآلات والمعدات تحظى بتأجيل ضريبي يتمثل في الإهلاك المعجل.

2- ملكية العقار:

عند استعراض المعاملة الضريبية للمنشآت التي تزاول نشاطها في عقار مملوك طبقاً لأحكام القانون الضريبي العراقي رقم 113 لسنة 1982 المعدل) حيث لم يرد في المادة (8) المتعلقة بالتنزيلات في بنودها الاحدى عشر امكانية خصم القيمة الاجارية للعقار المملوك. مما يفهم منه ان القيمة الاجارية للعقار المملوك غير قابل للخصم ضمن التكاليف. والمسموح به بطريقة غير مباشرة في هذا الشأن، وهو الاهلاك للعقار ومصروفات الصيانة والضريبة العقارية.

وإن كان الباحث يرى أن من هذه المعاملة إجحاف بحق المنشأة التي تزاول نشاطها في عقار مملوك مقارنة بالمنشأة التي تزاول نشاطها في عقار مستأجر ويجب التفرقة عند تحديد القيمة الإيجارية التي سمح المشرع بخصمها عبر التشريعات الضريبية السابقة بين حالتين (الفاقي، 2015، ص45).

الحالة الأولى: العقارات المستأجرة من الغير:

في هذه الحالة أعتبر المشرع الإيجار الذي تدفعه المنشأة لصاحب العقار الذي تشغله طبقاً لعقود الإيجار أو إيصالات الدفع نفقة ويحمل لحساب الأرباح والخسائر في الجانب المدين، وإذا لم يدرج الإيجار في حساب الأرباح والخسائر يسمح للممول بأن يخصم قيمة الإيجار من الأرباح الخاضعة للضريبة مع مراعاة ما يلي بالنسبة لهذه الإيجارات:

- لا يسمح بخصم أي مصروف آخر خاص بالعقار بخلاف الإيجار الفعلي؛ لأن العقار غير مملوك للمنشأة.
- لا يسمح بخصم قيمة الإيجار الخاص بسكن الممول إذا كان يقيم في جزء من المبنى التي تشغلها المنشأة وتزاول فيها نشاطها.
- يجب ألا يشمل الإيجار على أي مبلغ مدفوع للغير مقابل إخلاء العقار للمنشأة؛ لأن هذا المبلغ يعتبر مصروف رأسمالي ويضاف على مصاريف التأسيس.

الحالة الثانية: العقارات مملوكة للمنشأة:

سمح المشرع للمنشآت أن تملك العقارات الذي تشغله وتزاول فيه نشاطها بأن تخصم من إيراداتها الخاضعة للضريبة:

- القيمة الإيجارية المتخذة أساساً للربط الضريبة على العقارات، أما إذا لم تكن الضريبة قد ربطت على العقارات فتكون القيمة الإيجارية هي إيجار المثل.
- استهلاك العقارات.
- مصروفات العقارات الأخرى الترميم، الصيانة، الإصلاحات.

ويلاحظ أنه سمح المشرع للمنشأة أن تمتلك العقارات التي تشغلها بأنها تخصم قيمة إيجار لهذه العقارات من إيراداتها، فقد خرج المشرع هنا عن القواعد المحاسبية المتعارف عليها؛ ألا وهي أن حساب الأرباح والخسائر يحمل فقط بقيم استهلاك العقارات المملوكة للمنشأة، ومصروفات هذه العقارات لا يحمل على القيمة الإيجارية، ويرجع السبب في ذلك إلى:

- أراد المشرع أن يمنع الازدواج الضريبي؛ لأن هذه العقارات قد خضعت قبل ذلك للضريبة.
- أراد المشرع أن يحقق المساواة بين المنشآت التي تستأجر العقارات التي تشغلها وبين المنشآت التي تمتلك هذه العقارات، وذلك طبقاً للتعليمات التفسيرية لمصلحة الضرائب.

3- الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية:

عند قيام المنظمة بوظائفها فإنها تؤدي بالإضافة إلى أنشطتها الاقتصادية أنشطة أخرى للمساهمة من جانبها في تحسين نوعية الحياة، ويطلق على هذه الأنشطة "الأنشطة الاجتماعية". ويمكن القول بصفة عامة بأن تلك الأنشطة الاجتماعية تتمثل في كل ما تقوم به المنظمة بعيداً عن نطاق ما تنص عليه القوانين، أو تستجوبه التعاقدات أو تتطلبه ضغوط المنافسة. ورغم أن تلك الأنشطة الاجتماعية لا تفرضها القوانين أو تقتضيها التعاقدات أو الظروف المنافسة، فقد أصبح المفهوم السائد الآن خاصة في الدول المتقدمة بأنه ينبغي على منظمات الأعمال إذا أرادت لنفسها البقاء والازدهار أن تؤدي الأنشطة الاجتماعية التي تعكس ما عليها من مسؤولية اجتماعية. ولقد أدى ذلك إلى ظهور فرع جديد من فروع علم المحاسبة يطلق عليه المحاسبة الاجتماعية (عبيد، 1981، ص11).

وبناءً على ذلك فقد عرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها العملية التي تتعلق بتحديد متغيرات الأداء الاجتماعي على مستوى المنشأة وإجراءات قياسه بهدف إنتاج معلومات مفيدة من أجل تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة وتوصيل المعلومات للفئات الاجتماعية المعنية بهذا الأداء داخل وخارج المنشأة (خليل، 1983، ص218).

ويمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنشآت أيضاً بأنها تحقيق النجاح التجاري بطرق تكريم القيم الأخلاقية واحترام الناس والمجتمعات والبيئة (Swati,2014,p24)

ويتضح مما سبق أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعد:

- منهجاً لتحديد وقياس البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- توفير معلومات مفيدة عن المسؤولية الاجتماعية.
- توصيل هذه المعلومات للفئات والطوائف المهتمة داخل وخارج المنشأة.

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات تجاه المجتمع والبيئة المحيطة، حتى أصبح الأداء الاجتماعي لهذه المشروعات ضرورة حتمية يجب القيام بها، وأصبح للضرائب دور ملموس في تحقيق الأهداف الاجتماعية إلى جانب الأهداف المالية والاقتصادية، حيث يمكن من خلال الضرائب توجيه المشروعات نحو أداء الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي؛ وذلك باستخدام السياسة الضريبية كأداة فعالة ومؤثرة لحفز المشروعات على القيام بواجبها نحو المجتمع (عجوة، 1999، ص19).

كما لم يشير المشرع الضريبي صراحة إلى بنود تمثل تكاليف اجتماعية نتيجة ممارسة المشروع لمسئولياته الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح المختلفة، ومن هذه البنود

- التبرعات المدفوعة للحكومة و وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة أياً كان مقدارها.
- التبرعات والإعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المشهورة طبقاً لأحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للإشراف الحكومي بما لا يجاوز 7% من الربح السنوي الصافي للشركة.
- ألساط التأمين الاجتماعي المقررة على الشركة لصالح العاملين بها، والتي يتم أداؤها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- ترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات.

ويتضح من البنود السابقة أن التشريع الضريبي يحتوي على بعض البنود المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للمشروع، ورغم محدودية هذه البنود نجد أن المشرع الضريبي قد وضعها في إطار شروط معينة من ربطها بتحقيق الربح (عجوة، 1999، ص19).

أثر الضريبة على التقارير الاجتماعية للمنظمات

لكي نوضح تأثير الضريبة على التقارير الاجتماعية للمنظمة فإننا سوف نستخدم أحد هذه المداخل، يطلق عليه مدخل (Linowes) حيث يتم القياس والتقرير عن الفوائد والأضرار الاجتماعية معا (عبيد، 1981، ص23).

وفي نموذج (Linowes) يشتمل تقرير الأداء الاجتماعي على النفقات التي تنفقها المنظمة طواعية (اختيارياً) على أنشطتها وبرامجها الاجتماعية على أن تتم مقابلتها بالأضرار الاجتماعية التي تتسبب عند وجود ومزاولة المنظمة لنشاطها، حيث يتم حساب صافي الأحداث الاجتماعية والاقتصادية وتصنف الفوائد والأضرار الاجتماعية في التقرير على النحو التالي

العلاقات مع البيئة: يعتبر مجال البيئة من أهم مجالات المسئولية الاجتماعية، حيث يحظى بالاهتمام على جميع مستويات المشروع من الحكومة إلى المجتمع ككل، ويرجع ذلك إلى أن التوسع والتقدم الصناعي الذي يصاحب عملية التنمية وما ينتج عنه من مخلفات ونفايات في الماء والهواء والأرض من أبرز ضرورة التوفيق بين العمل البشري لتحقيق التنمية، من ناحية، والحفاظ على التوازن البيئي من ناحية أخرى. لذا فإن الاستجابة للمحافظة على

البيئة تؤدي إلى تحمل المشروع لتكاليف قد تكون باهظة للمحافظة والحد من الآثار السلبية، ويمكن جمع السياسات الموجهة للحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، ويمثل المدخل الضريبي البديل الكفاء في هذا المجال ويمكن استخدامه عن طريق فرض ضرائب على المشروعات الملوثة للبيئة ومنح الإعفاءات وتخفيض سعر الضريبة واستخدام أسلوب معجل الإهلاك. كأساليب وثواب لحفز المشروعات على أداء مسؤوليتها الاجتماعية تجاه البيئة، مع ضرورة اعتماد التكاليف المتعلقة بهذا المجال ضمن التكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبي.

العلاقات مع الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية مجالاً داخلياً للمشروع وتتضمن الأنشطة التي تستهدف تحسين أحوال العاملين، وتحقيق جودة الحياة لهم؛ وذلك من خلال توفير بيئة عمل آمنة وصحية وتوفير فرص عمالة متكافئة لجميع الأفراد، وإعداد برامج تدريبية لتنمية مهارات وقدرات العاملين، وضمان مستوى للأجور والحوافز والمكافآت، والمزايا لا يقل عن المستويات الموجودة في الصناعة وفي المجتمع المحلي، ويضمن لهم مستوى معيشياً مناسباً، وتوفير فرص للترقية متكافئة ومناسبة لقدرات العاملين، مع توفير فرص الترفيه والتنقيف والخدمات الطبية. وتعد السياسة الضريبية إحدى السياسات الفعالة في هذا المجال من خلال تشجيع، وتوجه الاستثمارات نحو الصناعات ذات العمالة الكثيفة، وتشجيع الصناعات الصغيرة عن طريق قروض الصندوق الاجتماعي بشروط ميسره في سداد وأسعار فائدة منخفضة، وذلك بمنحهم فترة إعفاء ضريبي لتخفيف العبء عليهم

يتضح لدى الباحث أن اهتمام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم بشكل كبير في عدم تعرض المنظمات للاعتراض الجماعي والإضرابات من أفراد المجتمع المحيط بالمنظمات الصناعية خصوصاً، ونظراً لشعورهم بأن هذه المنظمات تقدم لهم خدمات كثيرة وتهتم بهم، فغير طبيعي أن يحاول المجتمع الاعتراض على هذه المنظمات خشية توقف مثل هذه الخدمات.

العلاقة مع المنتج: يعكس هذا المجال اهتمام المشروع بتحقيق رضا العملاء والمحافظة عليه، ويشمل ذلك الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على جودة المنتج من خلال الرقابة الكافية، والاهتمام بأمان المنتج بتصميم وصنع وتغليف المنتج بشكل يحقق أدنى احتمال للضرر، وتوفير الضمانات اللازمة مع الاستجابة لشكوى العملاء، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج ومدى الصلاحية مع الاعتماد على الإعلان الصادق عن المنتج، والقيام ببرامج إعلامية لتنقيف المستهلك بشأن خصائص المنتج وطرق ومجالات استخدام المنتجات وأي تعديلات منتطرة

والاستخدام الضرائب لتوجيه المشروعات بالنسبة لهذا المجال، يمكن أن تعامل المشروعات ضريبياً تبعاً لإنتاج منتجات أقل إضراراً بالبيئة بالنسبة لتكاليف تصميم المنتجات الجديدة، وتكاليف تطوير المنتجات الحالية

لملائمة متطلبات البيئة وما يترتب عليها من تعديلات في خطوط الإنتاج فإنه يمكن أن يتم إهلاك هذه البنود في فترات أقل مع تطبيق أسلوب معجل الإهلاك.

4- المعالجة المحاسبية للتضخم:

يمر العالم في الآونة الأخيرة بفترات تضخم حيث زادت التكاليف والأسعار بدرجة كبيرة في كثير من المنشآت. وحسابات المنشآت التي لم تعد طبقاً لقواعد المحاسبة التاريخية تعبر تعبيراً صادقاً عن المركز المالي الحقيقي لها، كما أنها لم تعكس النتيجة الحقيقية لنشاطها؛ لذا فإن ما تفرزه المحاسبة التقليدية من بيانات خلال فترات تغيرات الأسعار تعتبر مضللة لمن يستخدمها. ولقد اتضح من الدراسة التي نشرت في الولايات المتحدة بأن العديد من المنشآت حتى المرتبط منها بالصناعة قد قامت بإجراء توزيعات بناءً على ما أظهرته المحاسبة التقليدية من أرباح أكبر من الدخول الحقيقية لها. وقد تبين ذلك بعد تعديل التكلفة التاريخية بآثار التضخم، وبالطبع فمن المؤكد أن الفروق بالزيادة لهذه التوزيعات تكون قد استقطعت من رأس المال، وهذا يعني أن المنشآت إذا ما استمرت على هذا الوضع سوف تقوم باستهلاك رأس مالها وتصفية أعمالها، وبالطبع فإن المحاسبة لا تستطيع أن تحل مشكلة التضخم ولكنها تستطيع التقرير عن آثار التضخم. ولا يكفي مجرد الاعتراف بضعف المحاسبة التكلفة التاريخية (عبيد، 1982، ص118).

بالإضافة إلى ما سبق فإن فرض الضرائب على الأرباح النقدية (على أساس التكلفة التاريخية) من شأنه أن يخل بمبدأ العدالة الضريبية، والذي يقضي بأن تكون هناك معاملة متساوية للممولين الذين هم في ظروف متساوية (من حيث الموارد والدخل). ففي الوقت الذي يحقق فيه المستثمرين في المنشآت المختلفة نفس العوائد الحقيقية، فإنهم لا يتحملون أعباء ضريبية واحدة. كما أن الضرائب على الأرباح تكون أكثر عدالة إذا ما بنيت على الأرباح الحقيقية، وليست تلك الأرباح المقاسة على أساس التكلفة التاريخية. كما أن إغفال المحاسبة عن آثار تغيرات الأسعار للأغراض الضريبية من شأنه أن يساهم في تفاقم مشكلة التضخم، وذلك لأن المبالغ المسموح بها للإهلاك من الناحية الضريبية تعتبر أقل من اللازم، مما يعد عائقاً أمام الاستثمارات الرأسمالية، وبالتالي ينخفض الإنتاج وتزداد تبعاً لمعدلات التضخم. وباعتبار أن فكرة تعديل القوائم المالية لبيان الآثار التضخمية تقوم على مبدأ الواقعية الاقتصادية حيث أن تجربة السنوات الأخيرة تظهر بجلاء عدم استقرار معظم العملات في عالم اليوم، وأنه من الصعوبة اقتلاع أسباب هذا التضخم، فإنه يجب على المحاسبين أن يتجاوبوا مع هذه الأوضاع أو الحقائق لبيان أثرها في التقارير المحاسبية المختلفة إذا ما أريد لعلم المحاسبة أن يكون ذو فائدة في عملية اتخاذ القرارات في دنيا الأعمال

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث عرضاً لمتغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة والمتغير التابع) وشرحاً مختصر لكل متغير من هذه المتغيرات وكيفية قياسها، وكذلك يتم عرض فروض الدراسة والنموذج الذي يعتمد عليها في صياغة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يتبع ذلك استعراضاً لمجتمع وعينة الدراسة، وأخيراً عرض أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية التي يعتمد عليها الباحث في اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال المحاور التالية:

1- متغيرات الدراسة وصياغة الفروض الإحصائية

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المقترحة، يقدم من خلال هذا العرض كيفية قياس كل متغير من المتغيرات وذلك من خلال العناصر التالية:

1-1 المتغير التابع. 1-2 المتغيرات المستقلة. 1-3 اشتقاق الفروض الإحصائية.

1-1 المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الوعاء الضريبي وهي عبارة عن القوانين الضريبية المعمول بها لقياس الوعاء الضريبي للمنشآت العاملة في بيئة المحاسبة العراقية، ويمكن قياس الأثر على الوعاء الضريبي باستخدام قائمة استقصاء معدة لقياس كافة الجوانب المتعلقة الوعاء الضريبي.

1-2 المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من مدى الاعتماد على العمالة، وملكية العقار والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والمعالجة المحاسبية للتضخم.

وسيقوم الباحث بقياس كل من المتغيرات المستقلة باستخدام قائمة استقصاء معدة وشاملة كافة الجوانب المتعلقة بالمتغيرين.

1-3 اشتقاق الفروض الإحصائية:

من العرض السابق لمتغيرات الدراسة وأساليب قياسها يمكن صياغة الفرض الإحصائي العام للدراسة على النحو التالي:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدوافع الاقتصادية والاجتماعية على الوعاء الضريبي

ونظراً لأن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في كل من المتغيرات المستقلة المتعلقة مدى الاعتماد على العمالة وملكية العقار ، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الإحصائي العدم التالي:

الفرض الفرعي الأول:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمدى الاعتماد على العمالة على الوعاء الضريبي

الفرض الفرعي الثاني:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لملكية العقار على الوعاء الضريبي

الفرض الفرعي الثالث:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية على الوعاء الضريبي

الفرض الفرعي الرابع:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للمعالجة المحاسبية للتضخم على الوعاء الضريبي

في ضوء العرض السابق لمتغيرات الدراسة والفروض الإحصائية التي يسعى الباحث إلى اختبارها يمكن صياغة النماذج التي سيتم بها اختبار الفروض الإحصائية، هذا ما سيتناوله في الجزء التالي من الدراسة.

2- نموذج اختبار الفروض الإحصائية

تحقيقاً لأهداف الدراسة باختبار الفروض الإحصائية باستخدام تحليل الانحدار بين المتغيرات المختلفة

وذلك على النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول (الخاص مدى الاعتماد على العمالة)	
$Y = a + \beta_1 X_1 + \varepsilon$	يمكن توصيف نموذج الانحدار التالي:
الفرض الفرعي الثاني (الخاص بملكية العقار)	
$Y = a + \beta_2 X_2 + \varepsilon$	يمكن توصيف نموذج الانحدار التالي:
الفرض الفرعي الثالث (الخاص بالوفاء بالمسؤولية الاجتماعية)	
$Y = a + \beta_3 X_3 + \varepsilon$	يمكن توصيف نموذج الانحدار التالي:
الفرض الفرعي الثالث (الخاص بالمعالجة المحاسبية للتضخم)	
$Y = a + \beta_4 X_4 + \varepsilon$	يمكن توصيف نموذج الانحدار التالي:

حيث إن:

$a =$ مقدار ثابت.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_4 =$ معاملات الانحدار تعكس درجة الارتباط بين المتغيرات.

$X_1, X_2, \dots, X_4 =$ تتمثل في المتغيرات المستقلة.

$\varepsilon =$ الخطأ العشوائي.

وحتى يمكن تشغيل النموذج السابق لاختبار الفروض الإحصائية سيقوم بعرض مجتمع الدراسة والعينة

التي سيتم تشغيل النموذج عليها.

المعالجة الإحصائية وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

1- المعالجة الإحصائية: بعد تجميع الاستبانات وفحصها واستبعاد الاستبانات غير المكتملة تم إجراء الآتي:

- تفريغ البيانات الواردة في استجابات أفراد العينة في جداول، حيث أعطيت خمس درجات للبدل أتفق تماماً، وأربع درجات للبدل أتفق، وثلاث درجات للبدل محايد، ودرجتين للبدل لا أتفق، ودرجة واحدة للبدل لا أتفق تماماً، وذلك في محاور الاستبانة الثلاثة.
- إدخال البيانات على الحاسب الآلي، ثم مراجعتها للتأكد من صحتها ودقتها.

- اعتمد الباحث في تحليله للبيانات إحصائياً على استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (21) SPSS Ver (Statistical Package for the Social Sciences)، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- حساب التكرارات ونسبتها لكل مفردة.

- حساب التقدير الرقمي لكل مفردة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{التقدير الرقمي} = (5 \times \text{تكرار اتفق تماماً} + 4 \times \text{تكرار اتفق} + 3 \times \text{تكرار محايد} + 2 \times \text{تكرار لا اتفق} + 1 \times \text{تكرار لا اتفق تماماً}).$$

- حساب الوزن النسبي لكل مفردة، من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{التقدير الرقمي} \times 100}{\text{ن}}$$

حيث ن : عدد العينة

- ترتيب العبارات حسب الوزن النسبي، أو الأهمية النسبية لكل منها؛ حيث إن:

$$\text{الأهمية النسبية أو التقدير المنوي} = \frac{\text{الوزن النسبي}}{\text{عدد البدائل}}$$

جدول رقم (1): تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة (الدوافع الاقتصادية والاجتماعية) على المتغير التابع (الوعاء الضريبي)

المنبئات	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار (B)	الخطأ المعياري (S. R)	Beta بيتا	R ²	constant	قيمة ت	مستوى الدلالة
المنبئ الأول	الدوافع الاقتصادية والاجتماعية	1.565	0.086	0.813	0.661	13.876	4.642	0.01

ينضح من جدول رقم (1) أنه يمكن بمدى قياس الوعاء الضريبي من معرفة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 66%، أو بمعنى آخر أن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية تسهم بمقدار 66% في تفسير التباين الكلي في قياس الوعاء الضريبي، وهذا يدل على حجم أثر كبير .

وعليه يمكن صياغة معادلة للتنبؤ بقياس الوعاء الضريبي من خلال معرفة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية علي النحو الآتي:

قياس الوعاء الضريبي = ثابت الانحدار + (قيمة بيتا × الدوافع الاقتصادية والاجتماعية)

قياس الوعاء الضريبي = 13.876 + (0.813 × الدوافع الاقتصادية والاجتماعية).

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- حجم الشركة يؤدي الى التأثير في الوعاء الضريبي من خلال تمتع الشركات الكبرى بكثافة رأس المال وحجم القوى العاملة المتمثلة بعدد العاملين، وبالتالي تحصل على اعفاءات ضريبية أكبر من الشركات الصغيرة، كما أن الشركات الكبيرة لديها حوافز ضريبية تقلل من العبء الضريبي من خلال حصولها على خصم الاستهلاك لأنها تمتلك معدات والآلات كبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة.

2-نتج عن اختلاف الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الى اختلاف الوعاء الضريبي من شركة الى أخرى نتيجة اختلاف الاعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات.

3-ان الافصاح الحالي للشركات العراقية لا يوفر القدر الكافي للمعلومات في قوائمها المالية عن اثار الدوافع الاقتصادية والاجتماعية.

4-قلة وعي الشركات العراقية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبالتالي عدم ادراكها بالوسائل اللازمة لقياس عن مسؤوليتها الاجتماعية وبالتالي يتم دمج الانشطة الاقتصادية مع الانشطة الاجتماعية في القوائم المالية ومن بين اهم اسباب ذلك هو عدم وجود معيار دولي او محلي يحكم عمل المحاسب فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

1-يجب ان تلتزم الشركات المستفيدة من الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ان تفصح عن الضرائب المؤجلة بقوائمها المالية. وذلك من اجل المحافظة على قابلية القوائم المالية للمقارنة من ناحية ومايحققة الافصاح من فائدة اجتماعية كبيرة لقراء القوائم المالية.

2-ان مراعاة التأثيرات الضريبية عند التقرير عن الاداء الاجتماعي للمنظمة يحقق الافصاح الحقيقي عن تكلفة المساهمة أو الضرر الاجتماعي.

3-يحتاج متخذو القرارات هم بصدد قرارات تخصيص الموارد التي تتضمن قضايا السياسة الاجتماعية، الى ان يكون لديهم معلومات دقيقة عن تكاليف مختلف البدائل، ولن يتحقق ذلك الا عندما يرى تحديد هذه التكاليف الاثار الضريبية.

المصادر

حسين هادي عنيزة وماهر ناجي علي، تأثير الافصاح بالمسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2012.

خليل، أحمد إبراهيم محمد ، دراسة تحليلية للأعباء والمنافع الاجتماعية عند تحديد الربح الضريبي في الوحدات الاقتصادية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد السابع، العدد الثاني، 1983.

الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم ، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي العراقي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد(14)، العدد(51)، 2016.

السيد، صفا محمود ، أثر ترشيد الإعفاءات الضريبية وخفض العبء الضريبي على الحصيلة الضريبية والاستثمار في مصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مجلد 15، العدد 2، 2001.

عبيد، يحيى حسين ، أثر الضريبة على الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 6، العدد 1، 1981.

عبيد، يحيى حسين ، نحو منظور ضريبي متكامل لمكونات الربح في ظل المقاييس المحاسبية البديلة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع، 1982.

عجوة، فايزة محمدي محمد ، إطار مقترح لتحديد الوعاء الضريبي في ظل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1999.

الفاقي، شيرين يسري ، دراسة انتقادية للتكاليف والمصروفات واجبة الخصم في الضريبة على أرباح النشاط التجاري والصناعي وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، رسالة ماجستير، غير منشوره، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2014.

Swati chauhan, Amit, Arelational Study of Firms Characteristics and CSR Expenditure, Procedia Economics and Finance, 2014.